الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة السودانية

Islamic Sukuk and their role in financing sustainable development- A comparative study between the Malaysian and Sudanese experiences

حناشي سمراء[1]*، بن معتوق صابر[2]

[1]جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، samra.hannachi@univ-bba.dz

[2]جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج (الجزائر)، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، sabir.benmatoug@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام:2024 /10/28 تاريخ القبول: 2024 /12/13 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية في عملية تمويل التنمية المستدامة، وإسقاط ذلك على التجربتين الماليزية والسودانية، باعتبارهما تجربتين دوليتين رائدتين في مجال إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية هي أداة تمويلية فعالة تساهم في تمويل العملية التنموية، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المستدامة، كما توصلت الدراسة أيضا إلى نجاح كل من التجربة الماليزية والتجربة السودانية في إصدار الصكوك الإسلامية من أجل تمويل التنمية المستدامة، غير أن التجربة الماليزية هي تجربة ناجحة بامتياز، رغم التحديات التي تواجهها سواء كانت قانونية أو تشريعية.

كلمات مفتاحية: الصكوك الإسلامية، التنمية المستدامة، السوق المالية الإسلامية، ماليزيا، السودان.

تصنيفات JEL: G15 , G23, Q 01

Abstract:

The objective of this study is to highlight the role of Islamic Sukuk in the process of sustainable development financing, with an application to the Malaysia and Sudan, as they are considered experiences in the issuance of Islamic Sukuk for sustainable development financing .

The study concluded that Islamic Sukuk is an effective financing tool that contributes to the development process, whether from an economic, social, or environmental perspective, thereby enhancing sustainable development. This is achieved through its ability to mobilize financial resources and direct them towards sustainable investments. The study also found that both the Malaysian and Sudanese experiences in issuing Islamic Sukuk for sustainable development financing were successful, despite the legal and regulatory challenges they faced.

Keywords: Islamic sukuk; sustainable development; Islamic financial market; Malaysia; Sudan

JEL Classification Codes: G15، G23، Q01

1.مقدمة:

تُعتبر الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات التمويلية التي تدير المعاملات المالية الإسلامية، فهي تركز على مفهوم التمويل والاستثمار الإسلامي، ولتكون حلا لمشاكل التمويل التي شهدتها الحكومات والمؤسسات الكبرى، وهذا ما يجعلها وسيلة تمويلية مبتكرة تستند إلى مشاركة المخاطر والعوائد . ومع تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة عالميا، فقد أصبحت الصكوك الإسلامية تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع التنموية التي تركز على النمو الاقتصادي المتوازن، والحفاظ على الموارد البيئية، وتحسين مستويات المعيشة، والتي تعتبر من الأمور الهامة التي تسعى لتحقيقها جميع الدول المتقدمة والنامية .

تُعد تجربتي ماليزيا والسودان من بين التجارب الرائدة في استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية المستدامة، فقد استطاعت ماليزيا تطوير سوق قوي للصكوك بفضل إطار تنظيمي و تشريعي مرن، إضافة إلى دعم حكومي مستدام ، مما جعلها تحتل الصدارة الدولية في هذا المجال . كما تسعى السودان لتعزيز استخدام الصكوك الإسلامية ومحاولة الاستفادة من مواردها المحدودة بطريقة مستدامة رغم التحديات الاقتصادية والهيكلية التي تواجهها .

إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة؟ وما هو واقع ذلك في كل من ماليزيا والسودان؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الصكوك الإسلامية، وماهي آليات إصدارها؟
- ما هو المقصود بالتنمية المستدامة، وماهي أبعادها؟
- ما هو واقع الصكوك الإسلامية في العالم؟ وكيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة؟
- هل ساهم استخدام الصكوك الإسلامية في كل من ماليزيا والسودان في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة

استنادا إلى إشكالية الدراسة، فإن البحث ينطلق من الفرضيات التالية:

- تعتبر الصكوك الإسلامية من أفضل وسائل التمويل الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل مختلف المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة بكل كفاءة وفعالية؛
- تعتبر التجربة الماليزية والتجربة السودانية من التجارب الرائدة في مجال تمويل التنمية المستدامة باستخدام الصكوك الإسلامية.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

-التعرف على ماهية الصكوك الإسلامية وآليات إصدارها؛

- التأصيل النظري للتنمية المستدامة؛

- بيان دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة؛

- دراسة وتحليل كل من التجربة الماليزية والتجربة السودانية، والمقارنة بينهما في مجال استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة .

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح العديد من المفاهيم وتوفير البيانات والحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة، وإبراز دور الصكوك الإسلامية في دعم التنمية المستدامة، إضافة إلى المنهج المقارن من خلال المقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة السودانية في تطوير صناعة الصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

.2. الإطار النظري للصكوك الإسلامية والتنمية المستدامة

أدت الصكوك الإسلامية دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة في تاريخ المسلمين، وذلك من خلال قدرتها على استيعاب الفوائض المالية واستثمارها بشكل يلبي حاجات المجتمع في جميع المجالات، ومن هنا تتضح أهمية الصكوك الإسلامية ودورها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

1.2 مفاهيم أساسية حول الصكوك الإسلامية:

1.1.2 نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية:

أولاً: نشأة الصكوك الإسلامية:

ظهرت أول فكرة لأداة تمويل إسلامية خالية من الفائدة الربوية عام 1976 في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة (قيصر و تهاني، 2021، صفحة 03) . وكان أول تطبيق عملي للصكوك الإسلامية في ماليزيا عام 1983، عن طريق إصدار البنك المركزي" شهادات الاستثمار الحكومية "، لتعرف بعدها انتشارا واسعا بين معظم دول العالم (طرافي، 2015، صفحة 39). كما قامت ماليزيا بأول إصدار للصكوك الإسلامية عام 1990 من قبل شركة "شل" الماليزية للبترول.

ثانياً: تعريف الصكوك الإسلامية:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية على أنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله " (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2003، صفحة 467)

2.1.2 خصائص وأهمية الصكوك الإسلامية

أولاً: خصائص الصكوك الإسلامية

تتميز الصكوك الإسلامية بالخصائص التالية: (العيفة، 2024، الصفحات 22-35)

- **الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية:** تَصدر الصكوك على أساس عقد شرعي وبضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها وانتهائها، إضافة إلى انتفاء ضمان المدير؛

- **وثائق متساوية القيمة وتمثل نسبة مشاعة في الموجودات:** فهي أورق مالية متساوية القيمة وقابلة للتداول في البورصة، كما أنها تمثل ملكية شائعة في الموجودات المخصصة للاستثمار دون ملكية التصرف، كما أنها لا تقوم على أساس الإقراض بفائدة؛

- **الالتزام بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** فالصكوك الإسلامية قائمة على مبدأ استحقاق الربح وتحمل الخسارة (الغنم والغرم)؛

- **الصكوك الإسلامية أداة استثمارية:** ذات استقرار وكفاءة كبيرتين، ومخاطر متدنية.

ثانياً: أهمية الصكوك الإسلامية

تتجلى أهمية الصكوك فيما يلي: (يوسف حسن ، 2014، صفحة 48)

- **تحقيق المنفعة:** فهي تدر عوائد كبيرة للمجتمع بصفة عامة، وللجهات المصدرة للصكوك (الحكومات والمؤسسات الخاصة)، وكذا للأفراد حملة الصكوك بشكل خاص؛

- **حشد الموارد المالية:** باعتبارها وسيلة لجمع الأموال بهدف استثمارها في نشاطات اقتصادية مختلفة؛

- **التخلص من التبعية السياسية والاقتصادية:** من خلال استغناء الحكومات عن الاقتراض الربوي؛

- **تنويع الاستثمارات الإسلامية:** من خلال تنوع إصدارات الصكوك المصدرة فعلا دون التركيز على المرابحة فقط كما هو معروف في تجربة المصارف الإسلامية، فضلا عن إدارة وتقليل المخاطر؛

- **المساهمة في امتصاص السيولة وتخفيض معدلات التضخم:** وذلك من خلال استخدام البنوك المركزية في الدول الإسلامية للصكوك ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي، ومن ثم إتاحة الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها؛

- **تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** من خلال تمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق الحكومية والشركات والمؤسسات المالية؛

- **تنشيط وتدويل بورصات الأوراق المالية:** فهي وسيلة مهمة لتفعيل سوق مالية إسلامية موحدة. (دوابه، 2009، صفحة 28)

3.1.2 أنواع الصكوك الإسلامية:

يمكن ذكر أهم أنواع الصكوك الإسلامية فيما يلي:

- **صكوك الإجارة:** وتعرف على أنها: " وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات

في مشروع استثماري يدر دخلا، بغرض تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى صكوك أو أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق الثانوية". (بريكة و مرابطي، 2017، صفحة 186). وتعد صكوك الإجارة أشهر أنواع الصكوك وأكثرها انتشارا؛

- **صكوك قائمة على المشاركة:** وتشمل ما يلي:

- **صكوك المشاركة:** وهي عبارة عن "وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع وتطويره، أو تمويل نشاط على أساس عقد مشاركة، ويصبح المشروع ملكًا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، حيث تدار على أساس المشاركة أو المضاربة ". (برخشي برحمة و بركان، 2022، صفحة 03)؛
- **صكوك المضاربة (المقارضة):** عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال المضاربة بإصدار صكوك ملكية برأسمال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه " (غراية، بريش ، و عبدلي حنان، 2020، صفحة 04)؛
- **صكوك المزارعة:** "وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد" (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2003، صفحة 312)؛
- **صكوك المساقاة:** هي" وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة والانفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من ثمار الأشجار وفقا لما حدده عقد المساقاة" (عزاز، 2019، صفحة 31)؛

- **صكوك قائمة على البيوع:**

- **صكوك المرابحة:** وهي " وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لغرض تمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك. (عيجولي، 2019، صفحة 317)؛
- **صكوك السلم:** صك بيع السلم، هو عقد بيع محله سلعة موصوفة في الذمة (وصفا دقيقا)، مؤجلة التسليم لموعد محدد، يُقدم فيها دفع الثمن، وله استخدامات متعددة في التمويل أبرزها: تمويل النشاط الزراعي والصناعي والإنتاجي. (بن ثابت و فتني، 2013، صفحة 08) ؛
- **صكوك الاستصناع:** ويقصد بها: "هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك" (برخشي برحمة و بركان، 2022، صفحة 05) .

4.1.2 آليات إصدار الصكوك الإسلامية:

تنطوي عملية إصدار الصكوك على مجموعة من الخطوات التي يطلق عليها تنظيم أو ترتيب الإصدار، ويمكن سرد هذه المراحل على النحو التالي: (أبو غدة، 2010، الصفحات 46-48)

- **إعداد تصور الهيكل التنظيمي:** ويمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية والإجرائية

والتنظيمية ودراسة الجدوى وتضمين ذلك كله في نشرة الإصدار؛

- **تأسيس الشركة ذات الغرض الخاص:** وتمثل هذه الشركة مالكي الصكوك (المستثمرين) بإيجاد العلاقات بالجهات المختلفة، كخدمة وضمان مستحقات مالكي الصكوك المالية، وشراء الموجودات التي ستغطي الصكوك المصدرة وغيرها؛

- **طرح الصكوك للاكتتاب:** وذلك بهدف جمع الأموال التي ستُموّل المشروع الاستثماري من خلال الموجودات الممثلة بالصكوك؛

- **تسويق الصكوك:** ويتم ذلك بالطرح المباشر للجمهور، إما بالاكتتاب في الصكوك التي تمثل موجودات الأعيان أو المنافع جملة إلى المستثمرالأول الذي يكون مؤسسة وساطة مالية،وذلك للقيام بتسويقها وبيعها إلى حاملي الصكوك؛

- **التعهد بتغطية الاكتتاب:** تلقي تعهد بتنظيم الاكتتاب فيما يبقى من الصكوك يتقدم به متعهد تغطية الإصدار؛

وهذا بالإضافة إلى ما يلي:

- **تجاوز حصيلة الاكتتاب قيمة الإصدار المعلن عنها:** وذلك بتوفير مُصدر الصكوك نفس الفرصة لكل الفئات المستهدفة للاكتتاب في الصكوك الإسلامية من حيث الأجل في إطار تحقيق الشفافية والنزاهة؛

- **إجراءات أخرى مواكبة لعملية الإصدار:** مثل فترة السماح، تحميل مصروفات الصكوك، تسعير الصكوك

- **إطفاء الصكوك:** أي انتهاء صفتها الاستثمارية مع انتهاء مدتها المحددة في نشرة الإصدار.

2.2 مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة حديثا، فقد تزامن مع بداية اهتمام الحكومات عبر العالم بقضايا البيئة وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية، واستغلالها بشكل يضمن تحقيق المنفعة المشتركة بين الأجيال الحالية واللاحقة وتلبية جميع احتياجاتها.

1.2.2 مفهوم التنمية المستدامة:

اختلفت وتعددت تعاريف التنمية المستدامة، وذلك باختلاف آراء وتوجهات المفكرين الاقتصاديين، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- **تعريف البنك الدولي:** "التنمية المستدامة هي تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحاضر دون المساس بقدر أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبفرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي، بغرض التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتمثل حلقة وصل بين الأهداف القصيرة وطويلة الأجل. (عمورة و بن عمر، 2018، صفحة 43)

- **تعريف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي:** التنمية المستدامة هي عملية تنموية شاملة، تعمل على خلق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها، ومن منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان خليفة سيدنا آدم في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون تملّكها، ويلتزم في تنميتها بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهمال حق الأجيال اللاحقة (برسولي، 2017، صفحة 74)

2.2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا مترابطة فيما بينها، تتمثل فيما يلي:

-**البعد الاقتصادي:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للإنسان، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ويندرج تحت هذا البعد: ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، تحمل مسؤولية التلوث ومعالجته، العدالة في توزيع الموارد والدخل، ومعالجة مشكلة البطالة والقضاء على الفقر، تقليص الإنفاق العسكري. (قطوش و جنوحات، 2018، صفحة 98)

- **البعد الاجتماعي:** يعتبر الإنسان هو محرك التنمية المستدامة، فنجد أن البعد الاجتماعي يركز عليه، فهو يشمل المكونات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية، من خلال الحرص على تحسين مستوى الرعاية الاجتماعية، وفرص التعليم والرعاية الصحية والاهتمام بقضايا المرأة والتخفيف من حدة الفقر والتطلع إلى الديمقراطية في الحكم. (مالكي و كعيبوش، 2018، صفحة 90)

-**البعد البيئي:** من أجل الحفاظ على التوازن البيئي لابد من اتباع استراتيجيات تضمن التسيير العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية، وذلك من خلال التحكم في استعمالها وتوفير التقنيات الحديثة لإعادة تدوير النفايات، واستعمال الملوثات، إضافة إلى دعم وتعزيز الصناعات النظيفة في المجتمعات، كما أن المشاريع البيئية ترتكز أساسا على البعد البيئي، فهي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية مع ضرورة الحفاظ على البيئة، إلى جانب ذلك فإنه لا بد من دراسة الجدوى. (أوسرير ، بن الحاج، و مغراوة ، 2009، صفحة 338)

3. دور الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة:

تعد الصكوك الإسلامية من الآليات والصيغ المستحدثة التي يمكن من خلالها المشاركة في عملية التنمية عن طريق إنشاء مشاريع تنموية تستجيب لاحتياجات الأفراد.

1.3 مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تتجلى مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال توفير هذه الأخيرة التمويلات اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتتمثل هذه المساهمة فيما يلي:

1.1.3 حشد المدخرات والموارد المالية: من خلال قدرة الصكوك الإسلامية على تعبئة الموارد اللازمة وتوجيهها نحو تمويل القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية كالزراعة والصناعة والسكن، في إطار تحقيق الأهداف الاقتصادية، وتلعب المؤسسات المالية الإسلامية دورا فعالا في تعبئة المدخرات الحقيقية عن طريق إصدار الصكوك الإسلامية، فهي تعمل طبقا لآلية المشاركة والوساطة بين أصحاب المدخرات وبين المستثمرين، ويتجلى دور الصكوك هنا من خلال تنويع الموارد المالية، نشر الوعي الادخاري والاستثماري لدى صغار المدخرين، استقطاب رؤوس الأموال المهاجرة، التكامل بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، توسيع قاعدة المشاريع الاستثمارية. (العيفة، 2024، صفحة 171)

2.1.3 تمويل المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية:

- **تمويل المشاريع الاستثمارية:** يمكن أن نبرز الدور التمويلي للصكوك الإسلامية من خلال توفير موارد مالية طويلة الأجل لتمويل استثمارات طويلة الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية، والتقليل من سيطرة المصارف على مَنح التمويل، و التوزيع العادل للثروة، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (العيفة، 2024، الصفحات 172-173)

- **تمويل مشاريع البنى التحتية:** تعتبر مشاريع البنى التحتية من أهم المشاريع الاستثمارية وهي ضرورية لإقامة المشاريع الضخمة التي تعود بالنفع العام تحت مسؤولية القطاع العام ممثلا في الحكومة، وتمول الصكوك الإسلامية مجالات البنى التحتية كالطاقة والاتصال، المواصلات وشبكات الكهرباء وغيرها.

3.1.3 تمويل عجز الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في سياستها المالية، وهي تُعبر عن الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، كما أنها تساهم في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية كالتضخم والكساد وغيرها، ويعد إصدار الصكوك الإسلامية بدلا من سندات الخزينة الحل الأنسب لتغطية العجز الذي يحصل في الموازنة العامة باعتبارها موردا ماليا يوجه لتمويل المشاريع التنموية لاستدراك العجز الحاصل. (العيفة، 2024، صفحة 195)

4.1.3 معالجة مشكلة البطالة: تؤدي صكوك الاستثمار دورا هاما في الحد من البطالة، وكمثال على ذلك: صكوك المشاركة التي تقوم بالقضاء على البطالة من خلال أنها تجمع في الشركة القدرات المالية والخبرات العملية لتساعد على توفير دعائم العمل.

2-3-مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع كتمويل المشاريع التي تخص إنشاء الهياكل التعليمية والصحية، خلق فرص عمل، التوزيع العادل للثروة وغيرها من المشاريع التنموية، كما يمكن للصكوك الإسلامية أن تستخدم في تمويل النفقات الاجتماعية والخيرية وذلك للمساهمة في استدامة التنمية الاجتماعية، فهي صكوك غير ربحية تُعنى بالناحية الاجتماعية، ويمكن أن تساهم صكوك الوقف وصكوك القرض الحسن وصكوك التبرع، جمع الزكاة في تمويل البعد الاجتماعي. (علام، 2012، صفحة 101)

1.2.3 الصكوك الوقفية: تعد الصكوك الوقفية ابتكارا ماليا حديثا له أهمية بالغة في تمويل الاستثمارات الضخمة لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تعود بالأثر الإيجابي على المجتمع وتنوّع سبل العمل الخيري وتشجع على التكافل الاجتماعي، وتحارب ظاهرة الفقر والبطالة، وتكرس العدالة في توزيع الثروة بما يضمن العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع. (بوسالم، شرفي، و فراحي ، 2019، صفحة 20)

2.2.3 صكوك القرض الحسن: وهي تصدر من أي جهة كانت، تستخدم حصيلتها في الإنفاق الخيري دون عائد مادي، ويمكن الاستفادة من هذا النوع في معالجة عجز الموازنة العامة (فتحي، 2023، صفحة 93)

3.3 مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة:

تسعى كل دول العالم نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وهو ما يستدعي التركيز على مشاريع استثمارية مسؤولة بيئيا، وتعتبر الصكوك الإسلامية عامة والصكوك الخضراء على وجه الخصوص من أهم الأدوات التمويلية التي تساهم في ذلك. فالصكوك الخضراء: عبارة عن أوراق مالية إسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يتم إصدارها بغرض الاستثمار في المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة في إطار التنمية المستدامة. كما تساهم الصكوك في تمويل البعد البيئي من خلال الاستفادة من الموارد المالية غير المستغلة واستحداث أساليب مبتكرة لتمويل المشاريع التي تهدف إلى معالجة تغيرات المناخ. (بودية، بن زيدان ، و شليحي، 2020، صفحة 89) . ففي عام 2022 بلغ إجمالي إصدارات الصكوك البيئية والاجتماعية والحوكمة 8,1 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 6 مليار دولار امريكي عام 2021. (Mordor Intelligence, 2023-2028, p. 09). ويمكن توجيه الصكوك الإسلامية لتمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا، وتتمثل فيما يلي:

1.3.3 تمويل مشاريع النقل المستدام: من خلال توفير الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات دون إضرار بالصحة والنظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة، ويمكن الاستثمار في مشاريع النقل الجماعي، كمترو الأنفاق، الترامواي، الدراجات، وغيرها عن طريق التمويل بالصكوك الإسلامية (عزايزية ، 2020، صفحة 05)

2.3.3 تحقيق الأمن المائي المستدام: وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع تضمن استمرار الموارد المائية لفترات ويمكن استخدام الصكوك الإسلامية لا سيما الخضراء منها لتمويل هذه المشاريع، كحفر الآبار وبناء السدود، ومحطات تحلية ومعالجة المياه، توليد الطاقة الكهربائية وغيرها، فقضية الماء أصبحت قضية مهمة من قضايا التنمية المستدامة. (عرقوب و كورتل، 2015، الصفحات 256-257)

3.3.3 الاستثمار في الطاقات المتجددة: حيث يتطلب الاستثمار في هذا النوع من الطاقات أموالا ضخمة تعمل الصكوك الإسلامية الخضراء على حشدها، كالاكتتاب عن طريق صكوك الاستصناع لصناعة اللوحات الشمسية وتصليحها وتوربينات الهواء أو استخدام صكوك المرابحة أو السلم لشرائها أو تأجيرها، فهذه الطاقات صديقة للبيئة وتعزز التنمية المستدامة (جودي، 2017-2018، صفحة 195)

4.3.3 العمل على إدارة المخلفات: وذلك عن طريق إعادة تدوير المخلفات لإنتاج منتجات أخرى، حيث أن الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية، كما تحافظ على الطاقة والموارد الطبيعية، وهذا عن طريق التمويل بالصكوك (حفاي و شخوم، 2018، صفحة 342)

يمكن أن نشير أيضا إلى مشاريع أخرى كمشاريع المباني الخضراء، والزراعة المستدامة وزرع الغيوم وغيرها.

4. دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة السودانية في صناعة الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة:

ساهم تنوع الصكوك الإسلامية بشكل كبير في دعم وتنشيط الأسواق المالية التي تمثل انعكاسا لمظاهر التنمية المستدامة في الدول باعتبارها أداة هامة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وسنحاول في هذا الجزء المخصص

للجانب التطبيقي الوقوف على واقع سوق الصكوك الإسلامية ومدى تأثيره الإيجابي على المشاريع التي تخدم الخطط التنموية المستدامة، حيث سنقوم بالمقارنة بين تجربتين ناجحتين في استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل العملية التنموية، وهما التجربة الماليزية والتجربة السودانية.

1.4 لمحة عامة عن سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا والسودان:

1.1.4 سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا: عرفت سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا أول إصدار للصكوك الإسلامية في السوق المحلية من طرف شركة Shell Mds Sdn Bhd في عام 1990، وقد قامت في 1994 بإنشاء قسم خاص بسوق رأس المال الإسلامي ICMD(Islamic Capital Market Department)، لتدعيم السوق المالية، وفي سنة 1999 تم وضع مؤشر لحركة الأسعار وقياس أداء جميع الأسهم العادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المدرجة في اللوحة الرئيسية في بورصة ماليزيا(مؤشر الشريعة)، حيث تمثل الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ثلثي الأسهم المدرجة في بورصة ماليزيا، وتتكون سوق الأوراق المالية الماليزية من سوق تقليدية وسوق إسلامية، كما تخضع أنشطة السوق للرقابة والإشراف من طرف البنك المركزي الماليزي بالإضافة الى مستشارين وخبراء شرعيين في مجال المالية الإسلامية (ملاك، 2023/2022، صفحة 131)

2.1.4 سوق رأس المال الإسلامي في السودان: تعد السودان واحدة من أوائل البلدان التي نجحت في تبني فكرة التمويل بواسطة الصكوك الإسلامية، فقد تبنت السودان النظام المصرفي الإسلامي سنة 1984، وهي أول بلد مسلم قام بتحويل كامل لنظامه المصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، فقد استحدثت الحكومة السودانية عام1995 قانون سمي بقانون "صكوك التمويل"، حيث كان أول خطوة في إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية للسندات الربوية. (طالم، 2022/2021، الصفحات 161-162)

كما أن للسودان تجربة مميزة في مجال إصدار الصكوك، رغم تعرضها لعدة صعوبات كانفصال جنوب السودان عن شماله عام 2011 وغيرها، وتقوم الحكومة السودانية بإصدار أنواع عديدة من الصكوك الإسلامية من أهمها: شهامة، صرح، شهاب ، شامة ... الخ.

2.4 تحليل صناعة الصكوك الإسلامية بين ماليزيا والسودان:

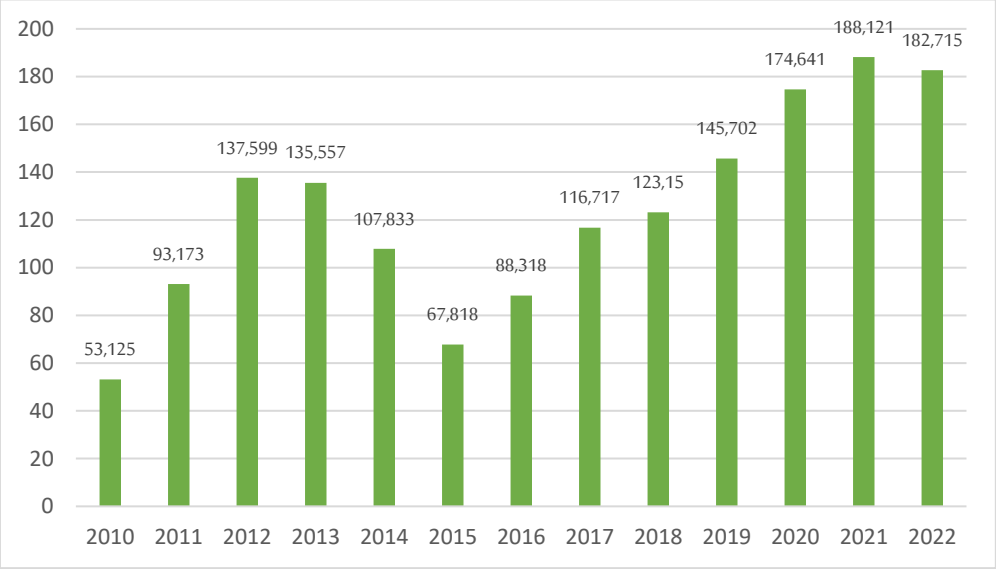
بعد أخذ نظرة عامة حول سوق رأس المال الإسلامي من حيث النشأة والتأسيس لكل من ماليزيا والسودان، سنحاول دراسة أسواق الصكوك الإسلامية وصناعتها في البلدين، حيث سنحاول تحليل إصدارات الصكوك الإسلامية ومقارنة الإحصاءات المرتبطة بها بين ماليزيا والسودان.

1.2.4و اقع الصكوك المالية الإسلامية في العالم خلال الفترة (2010-2022):

بلغ إجمالي إصدار الصكوك العالمية 1,79 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة (جانفي 2010 – ديسمبر 2022)، ومن المتوقع أن يصل إصدار الصكوك إلى 257 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2027، مما يشير الى آفاق واعدة للسوق على مدى السنوات القليلة المقبلة، وهذا وفقا لنموذج العرض والطلب على الصكوك من "ريفينيتيف" (ICD, 2022, p. 46). ويمثل الشكل الموالي إجمالي إصدارات الصكوك العالمية خلال الفترة (2010-2022):

الشكل رقم (1): حجم الصكوك الإسلامية العالمية خلال الفترة (2010-2022)

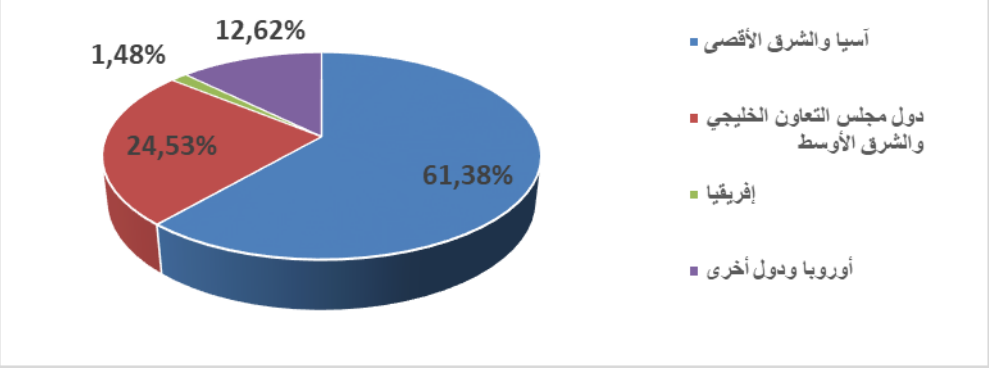
الوحدة مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على: (IIFM Sukuk report , 2023, p. 29)

بلغ إجمالي الإصدارات العالمية 182,715 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهذا ما يعزز المكانة الرائدة للصكوك كأداة تمويل رئيسية، كما يظهر لنا تسجيل انخفاض طفيف لإصدارات الصكوك العالمية في سنة 2022 أي بنحو 2,96 % سنويا مقارنة بسنة 2021، ويعود سبب الانخفاض إلى الظروف الاقتصادية التضخمية العالمية خلال العام (2022)، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما في ذلك النفط، إضافة إلى زيادة أسعار الفائدة المرجعية للسيطرة على الضغوط التضخمية من قبل الدول المتقدمة. وفيما يلي شكل يوضح توزيع إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية حسب المناطق:

الشكل رقم (2): إصدارات الصكوك الإسلامية بحسب المناطق خلال الفترة (2010-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على : (IIFM Sukuk report , 2023, p. 81)

من خلال الشكل نلاحظ أن دول شرق آسيا تستحوذ على ما نسبته 85% من إجمالي الصكوك المصدرة، وعلى رأس هذه الدول نجد ماليزيا التي تسيطر على سوق إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة (2010 -2022)،

في حين أن أوروبا ودول أخرى تستحوذ على ما نسبته 12,62%، أما إفريقيا بنسبة الصكوك المصدرة بها تُقدر بـ 1,48%، تمثل حصة السودان منها ما مقداره 1,15%، وهي تحتل بذلك المرتبة الأولى إفريقيا.

2.2.4 المقارنة بين ماليزيا والسودان من حيث إصدارات الصكوك الإسلامية للفترة (2010-2022):

أولا: المقارنة من حيث إصدارات الصكوك الدولية والمحلية (حسب طبيعتها): نعرض في الجدول الموالي إصدارات الصكوك الإسلامية حسب طبيعتها في كل من ماليزيا والسودان.

الجدول رقم (01): التوزيع الإقليمي لإصدارات الصكوك المحلية والدولية خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة بملايين الدولارات

البلد	إصدارات الصكوك المحلية			إصدارات الصكوك الدولية		
	عدد الإصدارات	القيمة	النسبة	عدد الإصدارات	القيمة	النسبة
ماليزيا	9,134	842,477	%61,21	53	25,653	%6,14
السودان	45	20,449	%1,49	1	130	%0,03
بقية الدول	4,293	1,354,980	%37,30	732	261,823	%93,83
المجموع	13,472	1,376,271	%100	786	417,476	%100

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على : (IIFM Sukuk report , 2023, pp. 59-62)

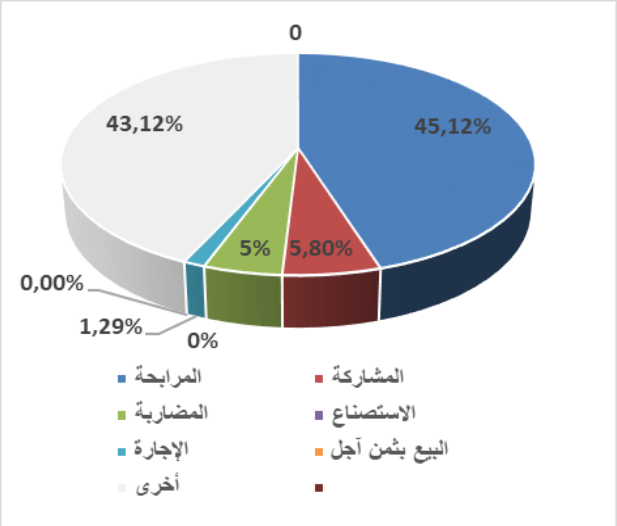
-تحليل إصدارات الصكوك المحلية: خلال سنة 2022 شكلت السوق المحلية حوالي 80,45% من سوق الصكوك بالكامل، حيث تواصل ماليزيا هيمنتها بحصة سوقية بلغت 61,21% من إجمالي سوق الصكوك المحلية للفترة (2010-2022)، في حين نجد حصة السودان لم تتعدى 1,49% رغم تصدرها للدول الإفريقية، وهذا يعكس تفوق سوق إصدارات ماليزيا عن السودان، حيث بلغت حصة ماليزيا من الإصدارات المحلية 67,264 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 45,76% من إجمالي الإصدارات لسنة 2022.

-تحليل إصدارات الصكوك الدولية: رغم أن سوق الصكوك العالمية (الدولية) لا تشكل سوى 23,27% من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية منذ نشأتها إلا أنها تمثل محرك سوق الصكوك من المنظور العالمي، كما أنها تُصدَر الآن بآجال طويلة تتراوح ما بين 10 إلى 30 سنة، كما أننا نلاحظ من الجدول أن نسبة إصدارات ماليزيا منخفضة (6,14%)، ونجد أن دول مجلس التعاون الخليجي الست تسيطر على إصدارات الصكوك الدولية بنسبة 46,84%، بينما نجد السودان تمثل حصتها ما نسبته 0,03% فقط، ومنه يمكن القول أن سوق الصكوك الماليزية أكثر توسعا من حيث قيمة إصدارات الصكوك منها في السودان.

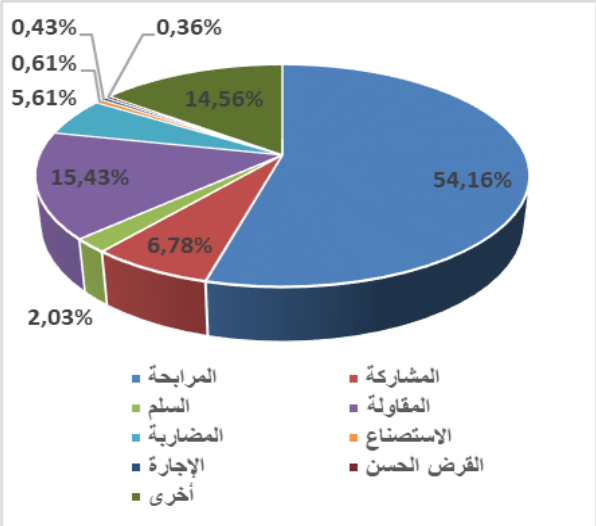
ثانيا: المقارنة من حيث أنواع الصكوك المصدرة (حسب هيكلتها): تعتبر صكوك الوكالة هي الهيكل الأكثر انتشارا في الوقت الحالي بنسبة حوالي 52,00% خلال الفترة (2010-2022)، وفي عام 2022 بلغت حصة صكوك الوكالة 18,400 مليار دولار أمريكي (51(% من إجمالي الإصدارات الدولية، أما بالنسبة للصكوك المحلية فسنعتمد على الشكل الذي يوضح أهم أنواع الصكوك المصدرة للبلدين.

الشكل رقم (03): التوزيع النسبي لإصدار الصكوك الإسلامية حسب النوع في ماليزيا والسودان خلال الفترة (2015-2020)

بالنسبة لماليزيا



بالنسبة للسودان



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على : (Securities commissions malaysia, 2021)

(البنك المركزي السوداني، التقارير السنوية (2015-2021)

- **تحليل أهم إصدارات الصكوك حسب النوع:** من خلال الشكل السابق نلاحظ أن كلا التجربتين الماليزية والسودانية تعتمد بدرجة كبيرة على صكوك المرابحة فهي الهيكل الأكثر هيمنة في ماليزيا والسودان وحتى على مستوى العالم أيضا، ففي سنة 2021 اعتمدت السودان على صيغة المرابحة بنسبة 73,5% (بالعملة المحلية)، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقارنة إصدارات الصكوك الإسلامية حسب النوع بين ماليزيا والسودان خلال الفترة (2015-2020)

نوع الصكوك	ماليزيا	السودان
المرابحة	اعتمدت عليها بنسبة 45,12%	اعتمدت عليها بنسبة 54,16%، أي أكثر من نصف معاملاتها
المضاربة	سجلت نسبا ضئيلة وتذبذبا في الإصدار نتيجة المخاطر العالية.	يُعتمد عليها بنسب قليلة.
الإجارة والمشاركة	شهدت تذبذب في الإصدارات نتيجة التوجه نحو نوع من الصكوك دون الأخرى.	شهدت انخفاضا كبيرا في صكوك الإجارة، حيث سجلت 0,43 % فقط.
الاستصناع	عرفت انعداما في إصدارها خلال فترة الدراسة بسبب تضارب آراء الفقهاء حول مشروعيتها.	شهدت نسبا ضئيلة جدا لم تتجاوز 0,61 %.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مصادر مختلفة .

كما تجدر الإشارة إلى أن دولة ماليزيا تحتل مركز الصدارة في إصدارات الصكوك عالميا، بينما نجد السودان في مراتب متواضعة مقارنة بماليزيا، ويرجع ذلك حسب نظرنا إلى بعض الاختلافات الفقهية في عملية إعداد وتخطيط الهياكل المقبولة شرعا للصكوك الإسلامية فيما بين الشرق الأقصى وإفريقيا.

ثالثا: المقارنة من حيث جهة الإصدار (حسب حالة المُصدر): على غرار السنوات السابقة، فإن إصدارات الصكوك السيادية هي المساهم الرئيسي في تقدم سوق الصكوك العالمية، ففي عام 2022 نمت الإصدارات لتبلغ 111,827 مليار دولار أمريكي، والجدول الموالي يوضح إصدارات الصكوك بالنسبة المئوية حسب حالة المُصدر لدول لمقارنة لسنة 2022.

الجدول رقم (03): نسبة إصدار الصكوك حسب نوع المُصدر في عام 2022

نوعالمصدر/الدول	سيادية	شبه سيادية	الشركات
ماليزيا	% 21,6	%31,2	%47,2
السودان	_	-	-
بقية الدول	%78,4	%68,8	%52,8
المجموع	%100	%100	100%

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على: (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2023, p. 53)

تُعد ماليزيا من أبرز الدول المصدرة للصكوك السيادية وشبه السيادية (ثاني أكبر جهة إصدار سيادية بعد المملكة العربية السعودية)، كما تستمر ماليزيا في الهيمنة على سوق الصكوك للشركات لتوفر أساس قوي لسوق الصكوك، ولكن الصكوك السيادية وشبه السيادية في موقف أقوى من إصدارات الشركات.

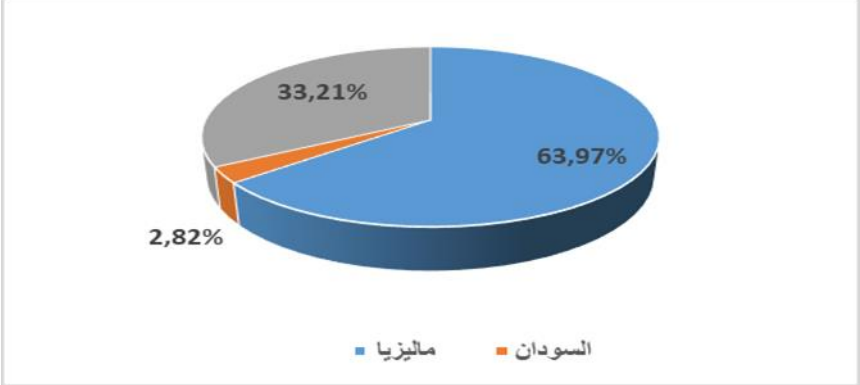
- **تحليل إصدارات الصكوك السيادية:** بلغ الإصدار في الفترة (2010-2022) ما قيمته 991,64 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 55,28% من إجمالي الصكوك العالمية .

- **تحليل إصدارات صكوك الشركات:** في عام 2022 بلغت قيمة إصدارات صكوك الشركات 30,704 مليار دولار أمريكي، أما قيمة إجمالي إصدارات الشركات للفترة (2010-2022) فهو 375,89 مليار دولار.

- **تحليل إصدارات الصكوك شبه السيادية:** في عام 2022 قدر الإصدار بـ 21,772 مليار دولار أمريكي، هناك انخفاض بمقدار 5,913 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2021، وذلك راجع لانخفاض العرض من الجهات السيادية، وقد بلغ إجمالي إصدارات الصكوك شبه السيادية العالمية 269,81 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2010-2022)، في حين نجد السودان نسبته منعدمة، وبشكل عام فإن ماليزيا تفوقت على بقية الدول باعتبارها أكبر مصدر للصكوك عام 2022 تليها السعودية.

رابعا: مقارنة إصدارات الصكوك من حيث المدة (حسب الآجال): في عام 2022 نما حجم إصدارات الصكوك قصيرة الأجل إلى 62,695 مليار دولار أمريكي، ونشير أيضا إلى أن الإصدارات طويلة الأجل انخفضت إلى 120,020 مليار دولار أمريكي خلال 2022، ومن هنا سوف نسلط الضوء على إصدارات الصكوك قصيرة الأجل لدول المقارنة كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): إجمالي إصدارات الصكوك قصيرة الأجل العالمية للفترة (2010-2022)

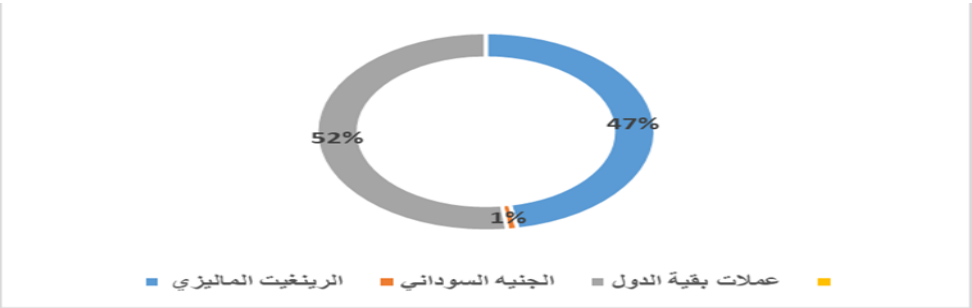


المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على : (IIFM Sukuk report , 2023, p. 39)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن ماليزيا رائدة في سوق الصكوك قصيرة الأجل، حيث بلغت حصتها السوقية من إجمالي " إصدارات الصكوك قصيرة الأجل العالمية " في الفترة (2010-2022) ما نسبته 63,97% بينما نجد السودان تحقق نسبة ضئيلة، وهي 2,82%، وهذا يعكس التفوق الكبير لماليزيا في هذا المجال. وفي عام 2022 ظلت ماليزيا مهيمنة على السوق قصيرة الأجل بحصة سوقية إجمالية تبلغ حوالي 57,26%.

خامسا: المقارنة من حيث عملة الإصدار: يعتبر الرينجيت الماليزي(MYR) العملة المهيمنة، حيث تتمتع ماليزيا بسوق محلية عميقة للعملة المحلية بإصدار 47,00% (847,526 مليار ريجنت ماليزي)، ويبلغ إصدار الصكوك المقومة بالدولار الأمريكي 22,00% (401,948 مليار دولار أمريكي) من سوق الصكوك العالمية بالكامل، وخلال عام 2022 حافظ الرينجيت الماليزي على المركز الأول بحصة بلغت 36,81% (67,264 مليار ريجنت ماليزي)، وقد صدرت الصكوك بسبع وعشرين (27) عملة مختلفة. أما الجنيه السوداني(SDG) فكانت نسبته ضئيلة جدا ، وهي 1% كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): إصدارات الصكوك العالمية حسب العملات خلال الفترة (2010-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على : (IIFM Sukuk report , 2023, p. 84)

في الأخير يمكن القول أن كلا التجربتين ناجحتين، لكن التجربة الماليزية أكثر نجاحا من التجربة السودانية، وذلك راجع إلى المشاكل السياسية والهيكلية التي يعاني منها السودان، ورغم أن إصدارات الحكومة السودانية من الصكوك الإسلامية لا تصل قيمتها إلى إصدارات الدول الكبرى كماليزيا وغيرها إلا أنها لعبت دورا مهما في الاقتصاد السوداني من ناحية تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا في تمويل عجز الموازنة الحكومية وإدارة السيولة في المصارف السودانية.

3.2.4 تحليل دور صناعة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بماليزيا والسودان:

إن الدور التمويلي لإصدارات الصكوك الإسلامية يكون بضمان التمويل المستدام للقطاعات الاقتصادية التي يكون لها قيمة مضافة في تنفيذ وتفعيل برامج التنمية المستدامة في أي بلد، وسنحاول تحليل إصدارات الصكوك الإسلامية التي تم تخصيصها لتمويل القطاعات في ماليزيا والسودان.

أولا: الدور التنموي للصكوك الإسلامية في ماليزيا: تُعد التجربة التنموية الماليزية من أهم التجارب الناجحة التي ساهمت بشكل كبير في تمويل العديد من مشاريع التنمية المستدامة، وذلك لتنوع هيكلة صكوكها ومساهمتها الفعالة في تمويل مختلف القطاعات، كما حققت مستويات عالية في مؤشرات التنمية البشرية انعكس ذلك على جودة الحياة وارتفاع مستويات المعيشة وجودة التعليم والصحة وغيرها، والجدول الموالي يوضح أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترة (2010-2022):

الجدول(04): أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010-2022)

القطاع	نسبة التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية
الخدمات المالية	%42,1
البنية التحتية والمرافق العامة	%21,2
الممتلكات والعقارات	%14,6
التجارة والخدمات	%3,9
وسائل النقل	%2,8
أخرى	%6,2

المصدر: من إعداد الباحثين نقلا عن (بن فلامي و أوكيل، 2022، صفحة 75)

من قراءة الجدول نلاحظ أن أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية تمثلت في قطاع الخدمات المالية بنسبة 42,1%، يليها قطاع البنية التحتية والمرافق بنسبة 21,2%. أما في سنة 2022 فقد سجل قطاع الخدمات المالية نسبة 37,6% محتلا بذلك المرتبة الأولى يليه قطاع البنية التحتية والمرافق بنسبة 35,6% لنفس السنة: (MOODYS, 2023, p. 18)

ومن أهم المشاريع التنموية الممولة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا نذكر مطار كوالالمبور الدولي، بناء مستشفيات، مباني حكومية، مشروع تمويل شركة اتصالات ماليزيا، مشاريع الصكوك الخضراء بغرض تحقيق التنمية المستدامة لتمويل مشروع " برج مرديكا"، ومشاريع الطاقة.

ثانيا: الدور التنموي للصكوك الإسلامية في السودان: تُعد التجربة السودانية تجربة رائدة ومميزة، وذلك أنها اعتمدت نظاما مصرفيا متوافقا مع الشريعة الإسلامية 100%، وقد تم إنشاء" شركة السودان للخدمات المالية المحدودة" لتقوم بإصدار وإدارة الصكوك الحكومية والمساهمة في المشروعات التنموية للدولة والتي من أهمها صكوك الاستثمار الحكومية " صرح" التي ساهمت في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والمشاريع التنموية، وخلق فرص عمل، كما حققت الاستقرار في المجتمعات الريفية من خلال توفير مختلف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها، والجدول الموالي يوضح مساهمة الصكوك في تمويل مختلف القطاعات.

الجدول رقم (05): توزيع موارد الصكوك (صرح) حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2012-2018)

(الوحدة: ألف جنيه سوداني)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصحة، التعليم، المياه	44892,9	6520	812,9	29175,4	11641,7	3407,5	68668,3
الزراعة والري	2733.1	69,3	7774,3	–	–	–	–
مشروعات إنتاجية	379	89.6	–	–	–	–	39811,9
متنوعات	1492	–	–	–	–	49	–
بنيات أساسية	23880	–	–	–	–	–	–
كهرباء	1718	–	–	–	–	–	–

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (محمدالهلالي، 2021، الصفحات 89-90)

من خلال الجدول نلاحظ أن تركز توزيع الموارد على الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه) بهدف تحقيق تنمية مستدامة في هذه القطاعات، ففي عام 2015 تم تخصيص كل الموارد بنسبة 100% لقطاع الصحة لما له من أهمية بالغة، في حين لم تتحصل بعض القطاعات عن أي تخصيص منذ 2012، مثل البنيات الأساسية والكهرباء.

ومن أهم المشاريع التنموية الممولة بالصكوك الإسلامية في السودان نذكر إعادة تأهيل مستشفى سوبا الجامعي، توفير معمل للكليات (أجهزة كمبيوتر، الأنترنيت...)، إنشاء محطة المياه بمطار الخرطوم، إضافة إلى مشاريع البيوت المحمية، وتشييد طريق كترنج-الجنيد، تأمين مشاريع الطاقة الشمسية وغيرها.

من خلال ما سبق نلاحظ أن التجربة الماليزية تركز على الخدمات المالية بالدرجة الأولى بينما السودان تركز على الخدمات الأساسية (المياه والصحة والتعليم).

وبشكل عام يمكن القول أن التجربة السودانية أقل نضجا من التجربة الماليزية، ولم ترق إلى المستوى المطلوب نظرا لأن الاقتصاد السوداني يعاني من بعض المشاكل الهيكلية، كما أنه غير مصنف ائتمانيا من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الدولية، وهي تجربة استطاعت الصمود أمام العديد من المشاكل منها الحصار الأمريكي على جهازها المصرفي، العقوبات الاقتصادية المسلطة عليها، النزاعات العرقية، المشاكل السياسية الداخلية والخارجية وغيرها، وقد أظهرت التجربة السودانية نجاحا هائلا في مجال الخدمات المالية الإسلامية عموما، وفي عملية إصدار الصكوك خصوصا، من خلال العمل على محاولة تكييف نظامها الاقتصادي والمالي مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتوفير أدوات استثمارية اللازمة لذلك، وسن القوانين والتشريعات الداعمة، لتسهيل انتشار وتطبيق هذه الصناعة المالية الإسلامية وسط بيئة قانونية مناسبة. (طالم، 2022/2021، الصفحات 161-162)

5. خاتمة:

تعد الصكوك الإسلامية ابتكارا ماليا يدعم الاقتصاد الحقيقي ويمول التنمية المستدامة، فالصكوك الاسلامية تتمتع بأهمية بالغة خاصة في حشد المدخرات والموارد المالية وتمويل المشاريع الاستثمارية لا سيما المتعلقة بالبنى التحتية، إضافة إلى دورها البارز في السياسات الاقتصادية والنقدية، كما تساهم من جهة أخرى في توسيع قاعدة الأدوات المالية وتنشيط السوق المالي، وتقليص دور الوساطة وإدارة السيولة وغيرها، وقد نجحت العديد من الدول في تبنيها كماليزيا والسودان ودول الخليج وبعض دول إفريقيا، وكل هذا لا ينفي أن الصكوك تواجه عدة مشاكل كارتفاع التكاليف، ووجود اختلافات تشريعية وشرعية بين دولة وأخرى خاصة الإسلامية منها.

النتائج:

- تمثل الصكوك الإسلامية منتجا ماليا مبتكرا وأصيلا، حقق انتشارا واسعا عبر معظم دول العالم؛

- ساهمت الصكوك الإسلامية بشكل فعال في تمويل مختلف المشاريع التنموية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع المصادر التمويلية وتوفير السيولة اللازمة؛

- رغم الانتشار الواسع للصكوك الإسلامية، إلا أننا نجد محدودية استخدامها في كثير من الدول، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف اليقين التشريعي والقانوني والتنظيمي، ونقص الإطارات في هذا المجال، كون الصكوك أكثر تعقيدا، فهي تشكل أهم التحديات التي يجب تخطيها وفق الضوابط الشرعية؛

- يتجه منحى تمويل المشاريع البيئية عن طريق الصكوك الإسلامية نحو الارتفاع، من خلال جهود الدول المتواصلة في التصدي لتغيرات المناخ، وانبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز التحول نحو التنمية المستدامة؛

-تعد مسألة التوحيد المطلق للفتوى، مسألة صعبة خاصة على مستوى صناعة الصكوك وعلى المستوى الدولي نتيجة الفروقات الثقافية والمذهبية وفهم الدليل والنص، كما يمكن أن تكون متاحة داخل البلد الواحد.

- نجاح ماليزيا والسودان في إصدار واستخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مختلف أبعاد التنمية المستدامة؛

-التجربة الماليزية أكثر نضجا من التجربة السودانية في تمويل التنمية المستدامة بالصكوك الاسلامية، وهذا ما أظهرته دراسة المقارنة بين التجربتين.

التوصيات:

- العمل على توسيع دائرة استخدام الصكوك الإسلامية من خلال التوعية بأهميتها البالغة في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لا سيما في البلدان النامية التي تعاني من فجوات تمويلية كبيرة؛

- ضرورة تكامل جهود اللجان الفقهية الإسلامية من أجل تشريع فتاوى تتعلق بالصكوك الإسلامية وكذا توحيد الفتوى، إضافة إلى وجود رقابة شرعية متخصصة في الصكوك وذلك بالإشراف على كل مراحلها؛

- العمل على تعزيز استخدام الرقمنة والذكاء الاصطناعي في إصدار وتداول الصكوك وتسويتها؛

- السهر على تطوير وتطبيق المعايير الصادرة عن الهيئات الدولية بالمؤسسات المالية، وتوفير البيئة القانونية الملائمة؛

- ضرورة العمل على إنشاء وتطوير أسواق مالية خاصة بالصكوك الإسلامية من أجل استقطاب رؤوس الأموال بشكل أفضل وتوجيهها نحو المشاريع المختلفة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

6. قائمة المراجع:

1. أبو غدة ,ع .(2010) .بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية :الصكوك الإسلامية (التوريق)وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها .السعودية.
2. البنك المركزي السوداني، التقارير السنوية (2015-2021). السودان.
3. العيفة ,ع .(2024) .صكوك التمويل الإسلامي .سطيف-الجزائر :البدر الساطع للطباعة والنشر.
4. أوسرير ,م .,بن الحاج ,ج & .,مغراوة ,ف .(01 جوان، 2009) . دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.329-354 .pp ,(7)5 ,
5. برسولي ,ف.(30 سبتمبر ,2017). التنمية الاقتصادية المستدامة في الإسلام شمولية وتوازن، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. الصفحات.43-59 .pp ,(64)2017
6. بريكة ,ا & .,مرابطي ,س ,(30 جوان 2017). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية–تجربة السودان أنموذجا، .مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.183-197 .pp ,(1)3 ,
7. بن ثابت ,ع & .,فتني ,م .(2013) .التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة -الجزائر نموذجا .الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية :آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية .(p. 8)الجزائر,المدرسة العليا للتجارة.
8. بن فلامي ,آ & .,أوكيل ,ح .(30 جوان 2022) . متطلبات اعتماد الصكوك الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية .مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات.70-80 .pp ,(1)7 ,
9. بودية ,ف .,بن زيدان ,ف & .,شليحي ,ا. (29ماي 2020) . الصكوك الخضراء صناعة مالية مستدامة :نظرة عالمية .مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.278-289 .pp ,(1)14 ,
10. بوسالم ,أ .,شرفي ,آ & .,فراحي ,ب, (21جوان 2019) .مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية بالإشارة إلى بعض تجارب الدول الإسلامية .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية.14-28 .pp ,(1)3 ,
11. جودي ,ل .(2017-2018) .دور التمويل الإسلامي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة (أطروحة دكتوراه) الجزائر :قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة.

12. حسيبة برخشي برحمة، و أمينة بركان. (15 مارس, 2022). دور الصكوك الإسلامية في تفعيل نشاط السوق المالي الإسلامي –التجربة الماليزية. مجلة الاقتصاد الجديد، 13(1)، الصفحات 375-360.

13. حفاي ,ع & .,شخوم ,ر , (12 ديسمبر 2018) .(التمويل الإسلامي الأخضر ودوره في خدمة التنمية المستدامة- السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا أنموذجا .مجلة دفاتر اقتصادية.336-348 .pp ,(2)9 ,

14. دوابه ,أ .(2009) .الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق .القاهرة-مصر :دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

15. رحيم جبر قيصر، و مهدي عباس تهاني. (30 جوان, 2021). تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الصكوك الإسلامية في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية استخدامها في العراق. مجلة كلية مدينة العلم، 13(1)، الصفحات 146-157.

16. طالم ,ز .(2021/2022) .آفاق الصكوك الإسلامية كأدوات تمويلية بديلة في السوق المالية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). الجزائر :قسم علوم التسيير :تخصص مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 3،.

17. طرافي ,ي .(2015) .دور الصكوك المالية الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة ماليزيا خلال الفترة . 2014-2009(أطروحة ماجستير). جامعة محمد بوضياف -المسيلة ,الجزائر .

18. عرقوب ,خ & .,كورتل ,ف , (31 ديسمبر2015). دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة .مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.247-260 .pp ,(1)6 ,

19. عزاز ,خ , (31 مارس 2019). صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري .مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية-46 .pp ,(1)4 , 28.

20. عزايزية ,س ,(18جوان 2020) .الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيا –دراسة تحليلية للتوجه العالمي .مجلة دراسات العدد الاقتصادي.1-17 .pp ,(2)11 ,

21. علام ,ع .(2012) .دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام - دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية (رسالة ماجيستير) .p) .(101الجزائر :جامعة فرحات عباس ، سطيف.

22. عمورة ,ج & .,بن عمر ,أ .(2018) .الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر . الملتقى العلمي الدولي الخامس بعنوان :استراتيجيات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول .(p. 43)الجزائر :جامعة البليدة.02

23. عيجولي ,ع , (17 جانفي 2019). الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية.310-327 .pp ,(2)5 ,

24. غراية ,ز .,بريش ,ع & .,عبدلي حنان ,(30 جانفي 2020). دور الصكوك الإسلامية في دعم وتنمية قطاع الوقف الإسلامي دراسة تجارب دولية مع إمكانية الإسقاط على التجربة الجزائرية .مجلة المنتقى للبحوث والدراسات , 1(2), pp. 143-111.

25. فتحي ,م .(2023) .الصكوك الإسلامية البديل الشرعي والأنسب لتمويل العجز في الموازنات العامة .برلين-ألمانيا.المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

26. قطوش ,ب & .,جنوحات ,ف .(2018) .دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية .مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.86-110 .pp ,(1)5 ,

27. مالكي ,م & .,كعيبوش ,ع ,(31 ديسمبر 2018).أثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية -قراءة في واقع التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والدروس المستفادة .مجلة دفاتر المتوسط , 2018(9), pp. 102-80.

28. مبارك عبد القادر ,م ,(8 أوت 2021). دور الصكوك الإسلامية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة -تجربة السودان. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية. السودان .90-89 .pp ,(9)1 ,

29. ملاك ,س .(2022/2023) .الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية -دراسة تجارب دولية (أطروحة دكتوراه). الجزائر :تخصص مالية وبنوك إسلامية، جامعة برج بوعريريج.

30. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .(2003) .المعيار الشرعي رقم (17)والمعايير الشرعية(54-1)، المنامة -البحرين.

31. يوسف حسن ,ي .(2014) .الصكوك المالية وانواعها .الإسكندرية-مصر :دار التعليم الجامعي.

32. ICD. (2022). REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022- EMBRACING CHANG. REFINITIV.

33. IIFM (2023). IIFM Sukuk report 2023 . Kingdom of Bahrain.

34. ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD. (2023).: ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2023, Malaysia.

35. MOODYS INVESTORS SERVICE. (March 2023). Islamic Finance Outlook .

36. Mordor Intelligence. (2023-2028). ISLAMIC FINANCE MARKET .

37. Securities commissions malaysia.(2021). highlights. Malaysia